دور تكامل وظائف السلطة وتطبيق مبادئ الشفافية والتمكين لتحقيق التنمية السياسية في الوطن العربي.

أ. نصيرة صالحي – جامعة بسكرة

الملخص:

لقد أحدثت التحولات العالمية جملة من التغيرات مست مجالات مختلفة وحملت معها مفاهيم واليات حديثة تستهدف من خلالها ترقية وتنمية المجتمعات وفق أسس وقوانين جديدة تعمل في إطار من التطور العالمي و التكنولوجي الذي يؤسس لعالم قائم على مبادئ الحكم الراشد التي تعتبر من الأساليب الحديثة التي طرحها النظام العالمي القائم على تقارب الدول، ولهذا طرحت التنمية السياسة كألية تعمل على إضفاء الرشادة في الحكم والتسيير الجيد في الإدارة وخلق شبكة واسعة من التفاعل بين الفواعل الدولية ، ولهذا طرحت براديم الحوكمة في بعدها السياسي التي تعمل على إضفاء مبادئ الشرعية والشفافية في المؤسسات الثلاثة المكونة لسلطة لبناء نظام قائم على التسيير الفعال في الحكم وصنع القرار وكل مبادئ النظام الديمقراطي وهذا ما ينعكس بالإيجاب على مستوى تطور وتنمية الدولة وهذا ما تتميز به الدول التي عرفت تطبيق براديم الحوكمة في كل أبعادها الحوكمة في بعدها الإقتصادي التي تعمل على الإنفتاح على إقتصاد السوق واعطاء دور للقطاع الخاص، وكذا في بعدها الإجتماعي من خلال منح المجتمع المدني في بعده المحلي والعالمي دور في رسم وصنع القرارات، وفي الأخير الحوكمة في بعدها السياسي التي تعمل على تطبيق مبادئ الحكم الراشد والشفافية والمساءلة في الحكم السياسي، وعلى هذا الأساس تطرح إشكالية دراستنا كالتالي:

ما مدى فعالية تكامل الوظائف في تحقيق مبادئ الرشادة وتفعيل مسارات التنمية في الوطن العربي؟

Abstract:

The global transformations created much of changes in different domains, and brought with it a modern and mechanisms aimed development of the communities according to the principles and new laws are working within the framework of global development and technology that establishes a world based on the principles of good governance, which is one of the modern styles put forward by the The global system on the convergence of

countries, but this political development proposed as a mechanism working to bring rationalization in governance and administration and create an extensive network of interaction between international actors, however, this paradigm of governance raised in the political dimension, which is working to legitimize the principles of transparency in the three organizations that make up the authority to build system is based on the effective functioning of governance and decision-making and all the democratic system principles and this is reflected positively on the level of the country's development and this is what characterizes countries known application paradigm of governance in all its dimensions: governance in the economic dimension, which works to open up to the market economy and giving a role for the private sector, and as well as in the social then through the granting of civil society in after local and global role in the formulation and decision-making, and in the last governance in the political dimension, which is working to apply the principles of good governance, transparency and accountability in political governance, and on this basis raises problematic our study are :

How effective integration of functions to achieve the principles of rationalization and Development in the Arab world ?

مقدمة:

إستحوذ مفهوم التنمية السياسية في فترة مابعد الحرب البادرة إهتمام العديد من الدول العربية التي تعمل على تأسيس دخول عالم جديد قائم على مبادئ الحكم الراشد والديمقراطية وفق الانتقال من النظم التسلطية إلى التحول في إطار من الحراك العربي نحو قيام نظام سياسي ديمقراطي قائم على علاقة شبكية الفواعل في إطار تطبيق المساواة والشفافية والتمكين لكل فاعل من الفواعل للمشاركة في صنع وتنفيذ السياسات العامة، وفي ظل هذا التحول الذي عرفت العديد من بلدان العالم العربي، هذا ما أفرز ضرورة النقاش من جديد حول مسالة طبيعة التحول نحو تفعيل التنمية السياسية في الوطن العربي من خلال تشخيص لواقع هذا التحول، وكذا تحديد لاهم المتغيرات التي تلعب دور كبير في الإنتقال كالمشاركة، الشرعية والتمكين، وهذا بهدف الوقوف على أهم الدعائم لتأسيس نظام سياسي ديمقراطي عربي وإيجاد حلول بديلة أمام كل التحديات التي تعيق مسار التنمية السياسية في الوطن العربي، وبناء على هذا سوف نحاول من خلال هذه المداخلة تحديد مفهوم التنمية السياسية في الوطن العربي وتحديد مدى تكامل وظائف مبادئ الحكم الراشد والديمقراطية.

وعلى هذا الأساس فإن هذه المداخلة سوف تركز على المحاور التالية:

I.الإطار المفاهمي للتنمية السياسية.

II.عناصر تفعيل التنمية في بعدها السياسي.

III.واقع التنمية السياسية في الوطن العربي وازماته.

I- الإطار المفاهمي للتنمية السياسية والمفاهيم ذات الصلة.

يعتبر موضوع التنمية من بين أهم المواضيع التي لقيت إهتمام مجموعة من الباحثين والمختصين في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما نتج عنه تعدد التعاريف والمفاهيم حول ضبط مفهوم التنمية بكل أبعادها، إذ توجد عدة تعريفات للتنمية وتختلف بإختلاف سياقها التاريخي وتباين الآراء وهذا في إطار تطور مضامين مفهوم التنمية.

وعليه نجد أنه قبل تناول مراحل تطور التنمية لابد من إعطاء مفهوم التنمية التي تعني development وهي تدل على أنها عملية نمو وتطور وتقدم وإزدهار، فالتنمية بمفهومها العام هي عملية مجتمعيه متشابكة ومتكاملة في إطار نسيج بالغ التعقيد تتفاعل فيه عوامل إقتصادية وإجتماعية وسياسية وثقافية، وهي لذلك عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق التقدم الإجتماعي ويوفر للإنسان الرفاهية والكرامة.[1]

وقد برز مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الإقتصادي البريطاني آدم سميث في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتي الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الإستثناء، وقد برز بداية في علم الاقتصاد حيث إستخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل علم السياسة منذ ستينيات القرن العشرين، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية اتجاه الديمقراطية، ولاحقا تطور مفهوم

---

[1] -Michael Barnett and Raymond Duvall, Power in Global Governance , Published in the United States of America by Cambridge University Press: New York,2005, p 102.

التنمية ليرتبط بالعديد من الحقوق المعرفية، فأصبح هناك تنمية ثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع. [1]

وعليه نجد أن التنمية عرفت مجموعة من المراحل لتطورها وقد عرفت في البداية التنمية في عالم الإقتصاد حيث إستخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة، بمعني قدرة المجتمع للاستجابة للحاجات المتزايدة عن طريق الترشيد المستمر لإستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الإستغلال، ثم إنتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان تجاه الديمقراطية حيث تعرف التنمية السياسية مؤشرات منها المشاركة الإنتخابية، المنافسة السياسية وترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة.

وهكذا عرف مفهوم التنمية تطور وارتبط بالعديد من الحقول المعرفية فأصبحت هناك تنمية الثقافية التي تسعي لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الإجتماعية التي تهدف تطوير التفاعلات المجتمعية وهكذا إلى أن تم الوصول إلى تنمية البشرية (الإنسانية) التي تهدف تدعيم قدرات الناس.

لكن ما يهمنا في هذه المراحل هو التنمية في بعدها السياسي من خلال التركيز أكثر على مفهوم التنمية السياسية والمصطلحات ذات الصلة، تم تحديد لاهم الفواعل والعناصر التي تدعم التنمية السياسية ومحاولة اسقاطها على بعض نماذج من الوطن العربي.

التنمية السياسية Political Development :

ومن أوائل التعريفات التي أطلقت على التنمية السياسية على أنها مجموعة من المتغيرات تستهدف الثقافة والبنية السياسية مؤدية إلى نقل المجتمع من نظام تقليدي إلى نظام حديث وإحداث

[1]– عياد محمد سمير،" **إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي**"، ورقة عمل في الملتقى الوطني الأول حول : التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، الشلف، 2008، ص 3.

تحول في قدرة وقابلية الإنسان السياسية بهدف تحقيق أهداف إجتماعية، وقد عرفها جابرييل ألموند Gabeiel Almond على أنها التمايز والتخصص المتزايد للأبنية السياسية والعلمانية المتزايد للثقافة السياسية.[1]

كما تعتبر التنمية السياسية ظاهرة حديثة في العلوم السياسية برزت مع المجتمعات الجديدة المستقلة حديثا، وعليه يمكن القول أنها عملية تفاعل ثقافي سياسي تتداخل فيه العوامل المادية بالمعنوية متظافرة ومولدة حالة إنتقال للمجتمع من وضع التخلف إلى حالة تقدم سياسي، وبالتالي هي عملية معرفة بالأساس حيث تزيد كما ونوعا في المجال السياسي لدى الفرد والمجتمع، ويساعد النظام السياسي وضع هذه المعرفة موضع التطبيق من خلال العمليات السياسية المتعددة مثل الترشح الانتخابات، حرية التعبير والتصرف، التداول السلمي على السلطة.[2]

في حين عرفها صموئيل هانتجتون S.Hintington إن هدف التنمية السياسية تحقيق الاستقرار، وهذا لا يتحقق إلا مع زيادة النشاط السياسي والإجراءات السياسية، أما دافيد باكنهام David Baknha التنمية السياسية تعني الديمقراطية والتحديث السياسي political modernization، كما يرى الباحث لوسيان أن التنمية السياسية تجسد مفهوم الدولة أو الحكومية القومية nation-state وتشمل تنظيم الحياة السياسية وأداء الوظائف السياسية وفق مستوى السلوك الدولي المعاصر وهذا يعني بناء المؤسسات الدستورية، كما تعني التنمية السياسية بالتعبئة الجماهرية والمشاركة السياسية ورفع مستوى الوعى والإنصهار السياسي والإنسجام والولاء لحكومة واحدة.[3]

أما روبير بيركنهايم Robert Birghinham أعطي لمفهوم التنمية السياسية خمس مدلولات وهي:

- **مدلول قانوني(بعد ديمقراطي):** يهتم بالبناء الدستوري للدولة دولة القانون والفصل بين السلطات.

---

[1]- ريم بن عيسى، التنمية السياسية قراءة في الآليات والمداخل والنظريات الحديثة، مركز النور للدراسات، ص 18 .

[2]- أمين محمد علي دبور، دراسات في التنمية السياسية ، غزة: الجامعة الإسلامية، 2011 ، ص07.

[3]- عبد الله عبد الكريم السالم، رؤية أكاديمية لمفهوم التنمية المستقلة وإمكانية تحقيقها في العالم العربي في ظل العولمة، المؤتمر العربي السنوي الخامس في الإدارة، مصر، 2004، ص7.

- **مدلول إقتصادي:** دعم الإنسجام بين الطموحات والإشباعات الإقتصادية وخدمة الحاجات المادية للشعب.
- **مدلول إداري:** ضرورة وجود إدارة عقلانية ذات فعالية وكفاءة.
- **مدلول سياسي:** المشاركة الشعبية في الحياة السياسية على كل المستويات.
- **مدلول ثقافي:** ويتعلق بالتحديث.[1]

وفي تعريف أخر من طرف ألموندAlmond وباول Powel فقد عرفت التنمية في إطار التحديث السياسي وهي إستجابة النظام السياسي لتغيرات البيئة المجتمعية والدولية، وبالذات إستجابة النظام لتحديات بناء الدولة، أما ديلمنت dilmant فعرفها على أنها العملية التي يكتسب فيها النظام السياسي قدرة متزايدة على المتابعة الناجحة والمستمرة لأنواع جديدة من الأهداف والمطالب وعلى خلق أبنية جديدة للمنظمات.

وعليه يمكن إعطاء التعرف الاقرب والاصح لمفهوم التنمية السياسية على أنها عملية إرادية واعية وموجهة متعددة الأبعاد تعتمد على استغلال الطاقات البشرية والمادية وتوظيف الإمكانيات الذاتية للمجتمع، والتي تتسق مع الإطار الإجتماعي والثقافي للمجتمع بهدف زيادة فاعلية وكفاءة النسق السياسي بهدف تخليص المجتمع من التخلف السياسي من خلال إضفاء الشرعية للنظام وتحقيق التكامل والإستقرار وعدالة توزيع والموارد الإقتصادية وتوسيع مشاركة المواطنين في الحياة السياسية.[2]

II- عناصر تفعيل التنمية في بعدها السياسي.

ترتبط التنمية السياسية بعدة متغيرات ومؤشرات لتفعيل مسارها ونجد منه:

---

[1]- أمين محمد علي دبور، مرجع سبق ذكره، ص 9.

[2]- ياسين ربوح،" الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر (1996- 2008)"،مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2009، ص 43.

▪ **المشاركة السياسية:** والتي يقصد بها تلبية المطالب المتزايدة بالمشاركة السياسية في النظام السياسي من قبل شرائح عدة من المواطنين، وهو ما يتم عن طريق إيجاد القنوات لمشاركة المواطنين والتعبير عن مطالبهم، كما تعني مساهمة الشعب أفراد وجماعات ضمن نظام ديمقراطي أن يساهموا في الحياة السياسية كناخبين أو عناصر نشطة سياسيا، وكمجموعات من خلال العمل الجماعي، كأعضاء في منظمات مجتمعية أو نقابات مهنية أو أحزاب سياسية لتنظيم مشاركة فاعلة للأفراد في الحياة السياسية.[1]

إذ تعتبر المشاركة السياسية أحد عناصر التنمية السياسية وهذا ما عبر عنه "هنتجتون" المشاركة السياسية احد عناصر التنمية السياسية ويقصد بها النشاط الذي يقوم به مواطنون معنيون بقصد التأثير علي عملية صنع القرار الحكومي وعليه يمكن تأكيد القول بأن المشاركة السياسية هي ذلك الشكل من الممارسة الذي يتيح للأفراد بلا تميز حق المشاركة في صنع السياسيات العامة للبلاد، وحق المشاركة في اتخاذ القرارات وصناعتها بشكل يضمن إطلاق القوي الخلاقة للجماهير والمواطنين.[2]

▪ **الأحزاب السياسية:** تعتبر الأحزاب السياسية من أفضل الوسائل والاليات المتاحة في المجتمع لتحقيق التنمية السياسية من خلال قيام الأحزاب بعملية التعبئة الإجتماعية اللازمة لحشد الجماهير وراء الأهداف والقيم والتوجهات السياسية وهذا بهدف زيادة المشاركة السياسية لرفع قيم التنمية السياسية، كما تساهم في تحقيق التكامل القومي للدولة، ولهذا أشار العديد من رواد نظريات التنمية السياسية إلى دور الأحزاب السياسية كمؤسسة وكوظيفة في عملية التنمية السياسية، فهي مؤسسة لا تستغني عنها الدول الحديثة التي تسعي نحو التطوير والتحديث ودورها في التعبئة نحو المشاركة السياسية الطوعية في العديد من الأنظمة السياسية ولجلب التأييد للمشاريع التنموية وبناء وتعزيز الشعور القومي.[3]

▪ **الشفافية:** التي تعني فسح المجال أما المواطنين بالتعرف على المعلومات الضرورية التي تهم شؤون حياتهم، مثل حق المواطن في الإعلام ومشاركة المواطنين ومساهمتهم في رقابة المجالس

---

[1]- جمال منصر، "دور الأحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث،" مجلة دفاتر السياسة والقانون، 2011، ص 431.

[2]-George Burdeau ,la démocratie, Paris : édition du seul, 1975,p9.

[3]- أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت: علم المعرفة، 1900 ،ص161.

الشعبية والوطنية والمحلية في الإطلاع على محاضر الجلسات التي تعقد دوريا في مجالسهم، والهدف من وراء ذلك هو العمل على مشاركة المواطنين في إبداء الآراء على المهام، وهذا بإلزامية إستقلال الهيئة القضائية عن الهيئتين التشريعية والتنفيذية وفتح نقاشات واسعة بين مختلف الفاعلين حول ظاهرة الفساد المستفحلة في شتى الهيئات الرسمية للبلاد، وقصد التخفيف منها وتحسين أجور الموظفين العموميون وإقرار مبدأ العدالة في التوزيع لتنشيط برامج التنمية.[1]

- **التمكين:** الذي يعرف على أنه إمتلاك الفرد للقوة ليصبح عنصرا مشاركا بفعالية في شتى مجالات الحياة الإقتصادية والإجتماعية، أي إمتلاكه القدرة على إحداث تغير في الأخر، الذي قد يكون الفردا، أو جماعة أو مجتمعا بأكمله، ولهذا يرتبط مفهوم التمكين إرتباطا وثيقا بمفهوم تحقيق الذات وحضورها، وتعزيز قدراتها في المشاركة والإختيار الحر، أو ما يعبر عنه بتعزيز القدرات ويقاس التمكين من خلال ثلاث نواح أسياسية هي المشاركة السياسية للمرأة، المشاركة الإقتصادية، والسيطرة على الموارد الإقتصادية، ويتولد عن هذه القدرة الشعور بالمسؤولية والرغبة في المشاركة في صنع القرارات، وكذا وضع الأهداف المستقبلية في نطاق السلطة المتاحة ودرجة حرية التصرف المتاحة، وهذا ما يعزز من تفعيل التنمية السياسية.[2]

- **إشراك مؤسسات المجتمع المدني:** يرى العديد من المفكرين أن هناك علاقة عضوية بين المجتمع المدني و التنمية السياسية ومن ثم تحقيق التحول السياسي الديمقراطي، إذ أن فرص تغيير النظام السياسي الفاسد تتضاعف كلما كان هناك مجتمع مدني قوي ومتماسك، والعكس صحيح، فطالما هناك كيانات متضامنة ولو نسبيا فإن الأصوات الطالبة بالتغيير تصبح أمرا مسموعا، كما للمؤسسات المجتمع المدني تأطير الرأي العام لدي المواطنين للنظر في قضايا تخص الصالح العام، كقضايا حماية الطبقات ذات الدخل المحدود، الدفاع عن المهمشين في المجتمع، تنظيم المهن الحر، كما يساهم

---

[1]- محمد خليفة،" **إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر**"، ورقة عمل في الملتقى الوطني الأول حول : التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، الشلف، 2008، ص7.

[2]- صابر بلول، "التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25 العدد الثاني، 2009،ص 650.

في المشاركة مع الأجهزة الرسمية في إطار صنع السياسة العامة وغيرها من الوظائف التي تدعم الشراكة لتحقيق المنفعة العامة.[1]

III- واقع التنمية السياسية في الوطن العربي وازماته.

سوف نحاول من خلال هذا المحور دراسة عن طبيعة الوضع السياسي في الوطن العربي، وهذا بهدف البحث والتحليل عن المداخل التي تنهض بالعمل والفعل السياسي الرسمي والشعبي، وإعطاء تقرير عن وضع ومعاناة الشعب العربي، وما إذا كانت سياسات الأنظمة العربية تخدم القضايا العربية ومحاولة اسقاط بعض عناصر ومؤشرات تحقيق التنمية السياسية على واقع الممارسة السياسية للدول العربية للحكم عن واقع طبيعة التنمية السياسية والمسار الديمقراطي في الوطن العربي .

وعليه نجد أن ما يميز المسار الديمقراطي في الوطن العربي مجموعة من الأزمات التي تقف أمامها للوصول إلى تحقيق تنمية سياسية حقيقة قائمة على المشاركة الفعالة وكل المبادئ التي تحقق دولة الحق والقانون في إطار من المساواة والعادلة والحكم الراشد وكل مؤشرات النظام الديمقراطي وبالتالي نجد بعض عناصر الازمة التي تعيق التنمية السياسية في الوطن العربي منها:

- **الثقافة السياسية:** إن دراسة الانظمة العربية انتجت ظهور عدة ازمات وحياة سياسية صعبة وقاسية على الانسان العربي، ولهذا نجد قلة قليلة من أبناء الشعب العربي تقر بوجود تنمية سياسية عربية، وهذا أمام الغضب الكبير من طرف الشعب على طبيعة الانظمة التسلطية التي تستخدم مفهوم الديمقراطية كشعار سياسيا استهلاكيا للصراع حول السلطة وهذا ما نجده من خلال نموذج التحول الديمقراطي الذي عرفته تونس بعد الثورة 11 جانفي 2011 تم تلها مصر والتي عرفت بالثورات المفاجئة التي طبعت تاريخنا العربي والتي تهدف الى تحقيق الانتقال الديمقراطي الحقيقي الذي يساهم في بناء الدول العربية لمواكبة مسارات التنمية في بعدها السياسي.[2]

---

[1]- سفيان فوكة، مليكة بوضياف،"**الحكم الراشد والإستقرار السياسي ودوره في التنمية**"، ورقة عمل في الملتقى الوطني الأول حول : التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، الشلف، 2008، ص8.

[2]- سهيل الحبيب، المفاهيم الإيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية، بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسات السياسات، 2014 ، ص 224.

وبالتالي نجد أن الثقافة السياسية تلعب دور كبير في توجيه الفرد والشعب ككل نحو ممارسة فعلية للتمية السياسية، وهذا من خلال محاولة نقل الذهنية من حالة التخلف والعنف الممارس إلى نشر قيم التسامح والثقة بين أفراد الشعب الواحد لمواجهة المشاكل وتحقيق المنفعة العامة في إطار من التعاون بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي يعبر عن أفراد الشعب عن طريق ثقافتهم السياسية.

- **أزمة المشاركة:** حيث نجد أن الساحة السياسية العربية شهدت خلال العقدين الأخيرين العديد من التطورات السياسية التي ابدى معظمها تراجعا في التوجهات التسلطية وتناميا في التحولات الديمقراطية القائمة على التعددية والحرية والاختيار الشعبي الحقيقي والاعتراف بوجود معارضة والسماح لتنامي النشاط الحزبي، غير أن الواقع اثبت غير ذلك إذ عند العودة لبعض المؤشرات أو الاليات لتفعيل التنمية السياسية في الوطن العربي كالمشاركة.

حيث نجد أن أغلبية الاقطار العربية عند استقلالها بدأت بالديمقراطيات على النمط الغربي وهذا ما عبر عنه سلامة غسان " اللحظة الليبرالية" في الوطن العربي حيث الدولة أو السلطة الحاكمة هي التي أنشأت لنفسها المؤسسات وهي المسؤولة، ولهذا فقد أسهمت جملة من الأسباب في تعميق إشكالية المشاركة في أنظمة الحكم العربي ولعل أهمها الانعطاف نحو الحزب الواحد، ضعف التنظيمات السياسية الوسيطة كمؤسسات المجتمع المدني أو تغيب أدوارها وإتصاف المشاركة بالشكلية أو الموسمية وعدم الفاعلية، وهذا نتيجة إنعدام أيضا قنوات الإتصال بين الحاكم والمحكوم، وفي ظل هذا النمط فإن قدرة المشاركة السياسة في الوطن العربي تعتبر من أهم العوائق أمام التنمية السياسية العربية.[1]

- **الأحزاب السياسية:** باعتبار الأحزاب السياسية تمثل شرطا أساسيا لوجود الديمقراطية فان العمل الحزبي في مختلف البلدان العربية يعاني من الضعف الشديد، وهذا نتيجة حظره وعدم الإعتراف به أو التضييق عليه من قبل السلطات أو الأحزاب الحاكمة، وبالنظر للخارطة الحزبية في العالم العربي يمكن القول بأنه باستثناء الكويت ولبنان والأردن التي لها دورا فعليا في تحديد طبيعة السلطة التنفذية وحدودها الوطنية، ففي كثير من الأحيان نجد تمركز الثقل سياسي عند حزب أو كتلة من الأحزاب بشكل يعيق إمكانية بروز نظام سياسي ديمقراطي، فنجد حزب الشعب في سوريا، الحزب الوطني

[1] – فاطمة بودرهم،" أزمة المشاركة السياسية في الدول النامية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الخامس، 2013،ص 104.

الديمقراطي سابقا في مصر، التجمع الدستوري الديمقراطي سابقا في تونس، التحالف الرئاسي في الجزائر، وهذا ما يفرغ دور ونشاط الاحزاب من محتوى الديمقراطي والتنمية السياسية.[1]

- **مشاركة المجتمع المدني:** إن تزايد دور مؤسسة المجتمع المدني في ظل التحول نحو قيم الديمقراطية والحوكمة والإعتماد على تفعيل المبادرات الجماعية القائم على العمل الجواري لتقريب المواطنين من أصحاب السلطة وهذا ما يفرض تنامي لدور المجتمع المدني كآلية من آليات تمكين مشاركة الجميع والقائم على الاشتراك بين المجتمع والدولة في صنع القرارات ومنه فتح مجال الحوار والمنافسة لتفعيل المسار التنموي في كافة أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

حيث أصبح المجتمع المدني مصدر اهتمام في السنوات الأخيرة في الدول العربية، لأنه يساعد على فهم طبيعة السلطة السياسية، هذا ما نجده في الجزائر حيث تتمتع بنظام سياسي على درجة عالية من السلطوية وهذا ما تؤكده الممارسة بالرغم من الإطار الدستوري الذي ينص على إحترام حقوق الإنسان ويأخذ بالتعددية السياسية ويؤكد أن النظام الحكم يقوم على دولة المؤسسات واحترام مبدأ القانون، إلا إن الممارسة تختلف عن ما أوردته نصوص الدستور مما يؤكد أن السلطة في الجزائر تهمش الإرادة الشعبية وهذا ما ينعكس على قوة أو ضعف المجتمع المدني، كما تمارس السلطة الجزائري احتكار على وسائل الإعلام الحرة باعتبار أحد الوسائل التي تدعم مشاركة الأفراد وهذا من خلال ما توفره من معارف تساعد على غرس قيم الثقافة المدنية وتكوين رأي عام متفهم لضروريات تطوير مؤسسات يمارس المواطنون من خلالها دورا ايجابيا في الدفاع عن مصالحهم وتحسين أحوالهم وممارسة التضامن الجماعي، وهذا ما هو مفقود تماما في الجزائر مقارنة بالدول الغربية التي تفتح مجالات للحوار والتثقيف الذاتي.

كما ما ينطبق على العديد من الدول الوطن العربي وتونس التي تعيق مجال للحرية الإعلامية لأنها تهدف إلى نقل مشاكل المواطنين ومحاولة التقرب منهم، ولهذا تم تقوية وتدعيم قوي المجتمع المدني ومؤسساته لأنه بمثابة الأرضية التي ترتكز عليها الصيغة الديمقراطية القائمة على حريات تكوين الجمعيات وحرية الإعلام والصحافة وتفعيل المشاركة للأفراد في القرارات، وعليه يمكن القول بأن

[1]- عمر مرزوقي، "صناعة السلوك الديمقراطي في الوطن العربي: البحث في الأساليب غير التقليدية للمشاركة السياسية،" المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الثالث، 2012، ص 39.

المجتمع المدني له دورا فعال في تجسيد مبادئ الديمقراطية اذا ما تم تجسيده على أرض الواقع العربي.[1]

الخاتمة:

إن السعي إلى تعزيز تفعيل تكامل الوظائف لتحقيق مبادئ الرشادة وتفعيل مسارات التنمية السياسية في الوطن العربي اصطدم بالوعي السياسي الذي يتخذ توجهين إما المساهمة في تحقيق التنمية السياسية أو زياة الانحلال السياسي، بحيث يساهم في التنمية السياسية لما يرتبط بالتحديث، وهذا يعني تبدّلاً في المواقف والقيم وتوقعات الناس التي كانت مرتبطة بالعالم التقليدي ، نحو ما هو شائع في العالم المتحضر. أي انتشار معرفة القراءة والكتابة، والتعليم وزيادة وسائل الاتصال، وتصدّر وسائل الاعلام، والتمدين، كما يؤدي الوعي السياسي إلى الانحلال السياسي بحيث أنه قد يكون عائقاً كبيراً أمام ايجاد مؤسسات سياسية فاعلة تشمل جميع القوى الاجتماعية فإلى جانب وعي الجماعة، يظهر أيضاً تحيّز الجماعة فيكون و يحدث احتكاك حاد بين جماعات مختلفة، و يبرز الصراع بين الجماعات التقليدية، وبين الجماعات التقليدية والمتحضرة، وما بين الجماعات المتحضرة بين السياسيين والبيروقراطيين، والمفكرين والعسكريين، وقادة العمال ورجال الاعمال و هذا ما يفسر الواقع السياسي الذي تعيشه مختلف الدول العربية في وقتنا الحالي.

فمن أجل خلق ترابط بين مختلف الوظائف لتحقيق التنمية السياسية في الوطن العربي، يجب أن يتم توجيه الوعي السياسي نحو قبول التحديث و القبول بالآخر ، في هذه المرحلة بالذات سيتم تفعيل المأسسة السياسية التي تحقق نظام سياسي فعال يساهم في تعزيز الديمقراطية و المشاركة السياسية و بموجبها تحصل المؤسسات السياسية من خلالها على القيمة والاستقرار التي تدعم بناء نظام ديمقراطي وتفعيل لتنمية سياسية في مختلف دول الوطن العربي.

الهوامش:

[1]- عبد الجليل مفتاح،" دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي،" مجلة المفكر،العدد الخامس،ص10 .

1- Michael Barnett and Raymond Duvall, Power in Global Governance , Published in the United States of America by Cambridge University Press: New York,2005, p 102.

2- عياد محمد سمير،" **إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي**"، ورقة عمل في الملتقى الوطني الأول حول : التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، الشلف، 2008، ص 3.

3- ريم بن عيسى، التنمية السياسية قراءة في الآليات والمداخل والنظريات الحديثة، مركز النور للدراسات، ص 18 .

4- أمين محمد علي دبور، **دراسات في التنمية السياسية** ، غزة: الجامعة الإسلامية، 2011 ، ص07.

5- عبد الله عبد الكريم السالم، **رؤية أكاديمية لمفهوم التنمية المستقلة وإمكانية تحقيقها في العالم العربي في ظل العولمة**، المؤتمر العربي السنوي الخامس في الإدارة، مصر، 2004، ص7.

6- أمين محمد علي دبور، مرجع سبق ذكره، ص 9.

7- ياسين ربوح،" الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر (1996- 2008)"،مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2009، ص 43.

8- جمال منصر، "دور الأحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث،" مجلة دفاتر السياسة والقانون، 2011، ص 431.

9- George Burdeau ,**la démocratie**, Paris : édition du seul, 1975,p9.

10- أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: علم المعرفة، 1900 ،ص161.

11- محمد خليفة،" **إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر**"، ورقة عمل في الملتقى الوطني الأول حول : التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، الشلف، 2008، ص7.

12- صابر بلول، "التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25 العدد الثاني، 2009،ص 650.

13- سفيان فوكة، مليكة بوضياف،"الحكم الراشد والإستقرار السياسي ودوره في التنمية"، "، ورقة عمل في الملتقى الوطني الأول حول : التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، الشلف، 2008، ص8.

14- سهيل الحبيب، المفاهيم الإيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية، بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسات السياسات، 2014 ، ص 224.

15- فاطمة بودرهم،" أزمة المشاركة السياسية في الدول النامية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الخامس، 2013،ص 104.

16- عمر مرزوقي، "صناعة السلوك الديمقراطي في الوطن العربي: البحث في الأساليب غير التقليدية للمشاركة السياسية،" المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الثالث، 2012، ص 39.

17- عبد الجليل مفتاح،" دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي،" مجلة المفكر،العدد الخامس،ص10 .